

# نحو تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الأخضر

ورقة عمل مقدمة إلى ندوة  
تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة  
وتعزيز ثقافة العمل الحر  
6- 8 أكتوبر 2015

إعداد  
د. بهجت أبو النصر  
رئيس قسم البحوث والدراسات الاقتصادية  
جامعة الدول العربية

القاهرة  
سبتمبر 2015

## مقدمة

إن فهم الترابط الوثيق بين قضايا البيئة والاقتصاد يقع في صميم عمليات التخطيط وصنع القرار، خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وقد دَفَعَ ظهور أزمات عالمية ممتدة ومترابطة خلال العقود الأربعة الماضية إلى إجراء تحليل معمق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمساواة الاجتماعية، وكذلك لعدم الاستدامة المتأصل في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها. والمقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، التي تركز تركيزاً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي، ولا تُظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة. إذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية من الموارد الطبيعية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يؤدي إلى استمرار وتفاقم الفقر والتفاوتات الاقتصادية. كما تسبب هذا النشاط في آثار خارجية، مثل التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، وتدني الرفاه البشري.

وقد ظهر مفهوم "الاقتصاد الأخضر" استجابة لهذه الأزمات المتعددة. وهو يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات - العامة والخاصة، والمحلية والدولية - صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدام.

وقد أكدت المنطقة العربية التحول إلى الاقتصاد الأخضر في أبريل 2012، عندما أصدر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الإعلان الوزاري العربي حول مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وطلب في الإعلان من الدول العربية أن تعتمد نهجاً متعددة للاقتصاد الأخضر بناءً على احتياجاتها وأولوياتها الخاصة وأشار الإعلان إلى أن مشكلة البطالة هي هاجس رئيسي للشباب العربي، مركزاً على ضرورة إيجاد فرص عمل جديدة ومجزية. ويشكل الشباب جزءاً كبيراً من القوى العاملة في المنطقة العربية.

لذا فقد أعربت الدول العربية في القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الأولى التي عقدت بالكويت (2009) عن التزامها بدعم عمل الشباب، وأقرت إنشاء صندوق عربي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهدف التحول إلى الاقتصاد الأخضر ينسجم مع المبادرات التي أطلقت دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعمل الشباب، وتخفيف حدة الفقر، فعلى الدول العربية وضع برامج تؤمن فرص عمل للشباب في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعليها أيضاً أن تشجع ريادة

الأعمال ولا سيما في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء. فهي سبيل إلى المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتسهّل عملية الحراك التصاعدي بين الطبقات الاجتماعية. وهي تؤثر على الابتكار وتتيح للفئات المهمشة والمحرومة فرصاً للمشاركة في الاقتصاد .

وتشجيع ريادة الأعمال يعني أيضاً القضاء على ثقافة الاعتماد على الغير، وتشجيع المشاركة الفاعلة في التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية الناتجة من التحول إلى الاقتصاد القليل الكربون. وتسهم أيضاً في تعزيز القدرة على المنافسة وعلى زيادة الإنتاجية بفعل الأفكار والابتكارات الجديدة التي تدخل السوق، وفتح أسواق جديدة، والاستعاضة عن الممارسات القديمة بممارسات حديثة، ومن هنا تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة وذلك على النحو التالي :-

**المبحث الأول : مفهوم الاقتصاد الأخضر**

**المبحث الثاني : واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية.**

**المبحث الثالث: المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية في ظل الاقتصاد الأخضر.**

## المبحث الأول ماهية الاقتصاد الأخضر

بالرغم من الاهتمام العالمي بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة يرجع لفترة طويلة، إلا ان مفهوم الاقتصاد الأخضر لم يظهر إلا مع بروز الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، حيث أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ( اليونيب)<sup>1</sup> مبادرته بشأن الاقتصاد الأخضر في 22 أكتوبر 2008 بعنوان المشروع الأخضر العالمي الجديد بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية بهدف إدارة الاقتصاد العالمي ومكافحة التغيرات المناخية.

ويعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه " الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية."<sup>2</sup> ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة على أنه الاقتصاد الذي يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

وفي الاقتصاد الأخضر، يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي. وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه ، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن تحافظ مسارات التنمية على رأس المال الطبيعي وتحسنه بل وتعيد بنائه عند الحاجة، باعتباره مصدراً للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة.

ومفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة، بل أن تحقيق الاستدامة يرتكز بالكامل تقريباً على إصلاح الاقتصاد. وتحويله إلى اقتصاد أخضر، أي أن الأخير هو آلية لتحقيق التنمية المستدامة، فالعقود المتتالية من خلق الثروات الجديدة عن طريق نموذج الاقتصاد البني لم تتعامل مع التهميش الاجتماعي واستنفاد الموارد، ولا نزال بعيدين عن تحقيق الأهداف الإنمائية

---

<sup>1</sup> ( برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الاجتماع الثامن، البرازيل، 20-31 مارس 2006.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر : مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ص2، 2011.

للألفية، والاستدامة لا تزال هدفًا حيويًا بعيد الأمد، ولكن لا بد أن نعمل على تهيئة الاقتصاد لنصل إلى هذا الهدف.

وللانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، سيتطلب الأمر ظروفًا معينة، تتشكل هذه الظروف من مجموعة من اللوائح القطرية، والسياسات، والدعم المادي والحوافز، والهياكل القانونية والسوقية الدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة، وتميل الظروف حاليًا إلى الاقتصاد البني، وتشجعه، وهو الذي يعتمد بدوره على الوقود الأحفوري بشدة؛ فقد تجاوز إجمالي الدعم الإنتاجي والسعري للوقود الأحفوري، على سبيل المثال، 650 مليار دولار أمريكي في عام 2008، ويمكن أن يؤثر هذا المستوى المرتفع من الدعم سلبًا على التحول لاستخدام الطاقة المتجددة، وعلى العكس من ذلك يمكن للاقتصاد الأخضر أن يمهد الطريق نحو نجاح الاستثمارات العامة والخاصة في تخضير اقتصاديات العالم. ومن أمثلة تلك الظروف على المستوى القومي، تغيير السياسات المالية، وتقليل الدعم المضر للبيئة وإصلاحه؛ واستخدام أدوات جديدة مبنية على السوق؛ وتوجيه الاستثمارات العامة لقطاعات صديقة للبيئة؛ وتخضير المشتريات العامة؛ وتحسين القواعد واللوائح البيئية بالإضافة إلى العمل على تطبيقها. وعلى المستوى الدولي، فتوجد هناك أيضًا فرصًا لإضافة بنية تحتية للسوق، وتحسين تدفق التجارة والمعونات، وتعزيز قدر أكبر من التعاون الدولي.

### متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر بالدول العربية:

إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر لا يتصور أن يتم بقرار فوري، ولكنه عملية طويلة الأجل تحتاج لسنوات بل لعقود طويلة، فهو يحتاج لتغيير في السياسات الاقتصادية المرتبطة بأنماط الإنتاج والاستهلاك، والاهتمام بالجانب البيئي في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية وأهم متطلبات التحول تتركز في ما يلي:-

**1-مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وسوف يتناول البحث بعض تلك السياسات، على سبيل المثال لا الحصر.**

**السياسات المائية:** لقد أسهمت السياسات المائية المعمول بها في معظم الدول العربية في إيجاد قطاع زراعة مروية مدعوم بشكل كبير، حيث أدت الأسعار المنخفضة للمياه إلى توسعة المناطق المروية وزيادة الطلب على الموارد المائية والتخصيص غير الفاعل للموارد المائية بين المستخدمين

والقطاعات المستخدمة لها. وقد ساهم النقص في استعادة الكلفة الحقيقية للمياه وضعف الصيانة في تدهور البنية التحتية وضعف كفاءة توزيع المياه وكذلك فعالية الري. ويقدر معدل الإنتاجية المائية في الدول العربية بنحو 700 دولار للمتر المكعب؛ وهو يمثل حوالي 35 في المائة من المعدل العالمي<sup>(1)</sup>.

ومن المتوقع أن يستمر تزايد الطلب على المياه في المستقبل في الدول العربية بفعل النمو السكاني والتصنيع وتحسن مستويات المعيشة. وفي هذا السياق فإن المستويات المتراجعة من موارد المياه سوف تؤدي إلى المزيد من القيود نمو الزراعة ما لم تتخذ خطوات فاعلة لتأهيل وتفعيل أداء الإدارات والهياكل المعنية بقطاع المياه، وتشجيع اقتناء وبناء وسائل الري الحديثة، وتوفير الدعم اللازم والتسهيلات الائتمانية للمزارعين لاقتناء التجهيزات على نطاق واسع.

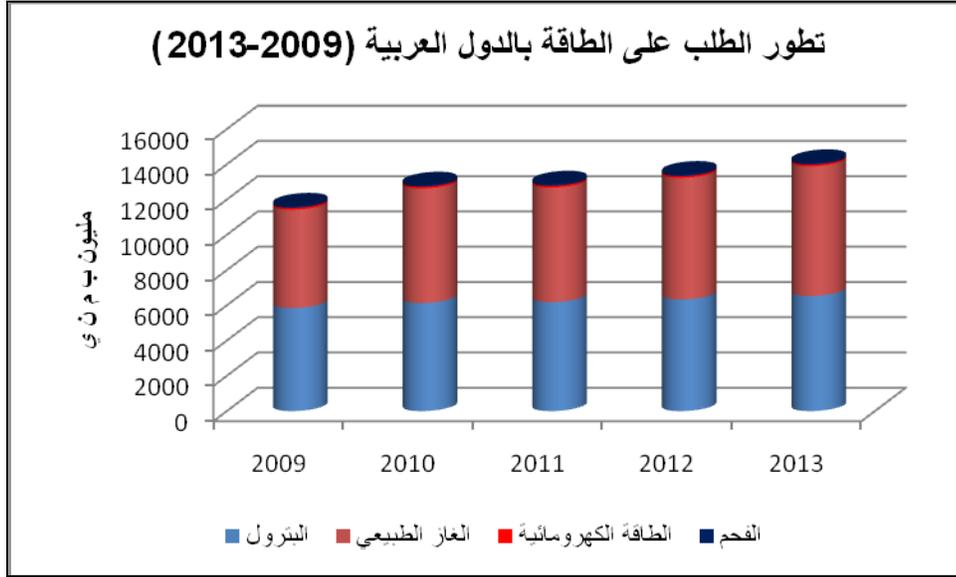
### استهلاك الطاقة بالدول العربية

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز والنفط كمصدرين رئيسين لتغطية احتياجات الطاقة فيهما حيث يلبى 98.5 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2013، ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الأول حيث تبلغ حصته 52.2% من إجمالي الاستهلاك يليه النفط بحصة 46.3%، بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى وأهمها الطاقة الكهرومائية والفحم بدور ثانوي ومتناقص بصورة مستمرة، حيث بلغت حصتها معا حوالي 1.5% عام 2013، وهذا ما يتضح من الشكل التالي.

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008.

## الشكل رقم (1)



المصدر : جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

لذا فإن إجراء تغيير جوهري في مصادر الاعتماد على الطاقة أصبح ضرورة ملحة في ظل ما تمتلكه الدول العربية من إمكانيات كبيرة لإنتاج الطاقة المتجددة، وفي ظل الآثار السلبية لمصادر الطاقة التقليدية على التنمية المستدامة بالدول العربية.

## 2- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.

تعتبر ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في الدول العربية متعددة الأبعاد. حيث لم تعد الزراعة هي النشاط الريفي القادر على استيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة التي تنمو بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني نفسه، إذ بلغت نسبة النمو السكاني في الدول العربية خلال الفترة 2005 - 2012 حوالي 2.2 في المائة، بينما ازداد نمو القوى العاملة بنسبة 2.7 في المائة سنوياً مترافقاً مع تراجع في حصة القطاع الزراعي من التوظيف بمعدل 2.1 في المائة سنوياً في الفترة ذاتها. وتسبب انعدام التنوع في الاقتصادات الريفية مع ضعف الروابط ما بين الزراعة والنشاطات الصناعية في إعاقة التوسع في فرص التوظيف التي يمكن أن تدعم سبل المعيشة في المناطق الريفية.

ويعاني حوالي ربع سكان الدول العربية من الفقر، ويعيش حوالي 76 في المائة منهم في المناطق الريفية. وتتخلى الأسر الريفية الفقيرة عن المدخلات الإنتاجية التي تملكها في سبيل الحصول على الغذاء، مما يعرضها للخطر ويحد من قدرتها على تحقيق الدخل. كما تقوم في أغلب الأوقات

بتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم بهدف توفير الغذاء لأفرادها، وتعتبر الأصول التي تملكها الأسر الريفية مثل الأراضي ورأس المال المادي، والتعليم والصحة عوامل جوهرية في قدرة المزارعين على تأمين سبل المعيشة الريفية والمشاركة والمنافسة في الأسواق الزراعية. ويعتبر تحسين الوصول إلى هذه الأصول أمراً في غاية الأهمية لتعزيز القدرة الشرائية للمزارعين ويتطلب استثماراً كبيراً من القطاع العام.

لذا فالاهتمام بالتنمية الريفية يعد خطوة رئيسة للحد من الفقر التي يعاني منه أغلب الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

### 3- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.

تقدر مساحة الأراضي الزراعية المروية في الدول العربية بحوالي 10.6 مليون هكتار يستخدم في ربيها حوالي 160 مليار م<sup>3</sup>، وتقدر المياه السطحية والجوفية المتجددة سنوياً وغير المستغلة بنحو 114 مليار م<sup>3</sup>، نظراً لضعف كفاءة الري التي لا تتجاوز 50 في المائة. ويغطي الري السطحي التقليدي حوالي 75 في المائة من المساحات المروية في الدول العربية، وقد أثبتت التجارب الحقلية في بعض الدول العربية أنه بالإمكان توفير ما لا يقل عن 50 مليار م<sup>3</sup> سنوياً من المياه لأغراض الري أي حوالي ثلث كميات المياه المستخدمة في الزراعة وذلك من خلال رفع كفاءة استخدام مياه الري إلى حوالي 75 في المائة. وتعود أسباب ضعف كفاءة الري السطحي إلى الإفراط في استخدام المياه، نظراً لتوفير المياه للمزارعين بأسعار رخيصة حيث لا تغطي أسعار مياه الري إلا نزرًا يسيراً من كلفة الصيانة والتشغيل، وعدم وجود حوافز لتغيير الأنماط الزراعية للمحاصيل الكثيفة الاستخدام المائي، وكثرة التسرب والتبخر في الأقنية الترابية المكشوفة، إذ تتجاوز نسبة الفاقد من المياه في هذه القنوات 30 في المائة.

إن مشكلة المياه العربية لا تقتصر بنقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وبالهدر الناتج عن سوء إدارتها فحسب، وإنما ترتبط أيضاً بنوعية المياه. فالتلوث هو أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية في البلدان العربية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية. ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي، وإلى نفايات الزراعة والإنسان.

لذا وجب الاهتمام بهذا القطاع الهام والحيوي وحسن إدارته إذا كانت الدول العربية جادة في خضرة الاقتصادات العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

### 4- العمل على التوسع في الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة والعمل على رفع كفاءة الطاقة.

إن تحسين كفاءة استخدام الطاقة تعبر عن تخفيض كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة النشاط الاقتصادي مع المحافظة على المستوى الفني للخدمات، ويتم ذلك من خلال تحسين كفاءة التقنيات المستخدمة للطاقة أو استخدام تقنيات حديثة ذات كفاءة عالية لاستخدام الطاقة. أو كما عرفه الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي بأنها "الزيادة في كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة كنتيجة للتغيرات التكنولوجية والسلوكية و/ أو التغيرات الاقتصادية".

أما ترشيد استهلاك الطاقة فيعبر عن الاستهلاك العقلاني للطاقة والحد من هدرها لدى استخدامها بمختلف أشكالها الحرارية والكهربائية. أو كما عرفه الإطار الاسترشادي : مجموعة الإجراءات السلوكية والوقائية والتدابير الفنية، التي تقود إلى التخفيض من الهدر في استهلاك الطاقة بمختلف أنواعها. ويعد الترشيح وتحسين كفاءة الطاقة مصدراً غير مباشر من مصادر الطاقة المتاحة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة فهما يشكلان مصدراً غير مباشر من مصادر الطاقة التي تساهم في الحد من استهلاك الطاقة الأولية والحد من التغير المناخي.

ولقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة الذي يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية بمفهوم كفاءة الطاقة، حيث حددت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في بداية الألفية الثالثة خمسة مجالات رئيسية لاستخدام الطاقة من أجل التنمية المستدامة وهي:

- تعزيز إمدادات الطاقة ، وخاصة للمناطق الريفية والمحرومة؛
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها؛
- تنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة ونشر تطبيقاتها؛
- العمل على توفير تقنيات متطورة للوقود الأحفوري الأنظف؛
- وتخفيف الآثار البيئية السلبية لاستخدام الطاقة التقليدية وخاصة في قطاع النقل.

وبالتالي فإن الارتباط الوثيق بين عنصر الطاقة والتنمية المستدامة هو المكون الرئيسي للتخطيط المستقبلي في الفترة الحالية والتي تعتبر فترة تحول لأغلب الدول المعتمدة على مصادر الطاقة الأحفورية سواءً المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج.

**5- وضع إستراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.**

يعد كثافة الطاقة أبسط مؤشر إحصائي لكفاءة الطاقة لدولة ما، وتُعرف بأنها نسبة إجمالي إمدادات الطاقة الأولية إلى الناتج الإجمالي المحلي للدولة، وتعتمد كثافة الطاقة لاقتصاد ما على بنية

ذلك الاقتصاد، ومن الواضح أن الاقتصاد الذي يرتكز على الصناعات الثقيلة بطبيعة الحال يتمتع بكثافة طاقة أعلى من الاقتصاد التي يعتمد بشكل كبير على أنشطة الأعمال ذات القيمة المضافة والخدمات

ونجد أن معدل متوسط كثافة الطاقة للدول العربية من أعلى المعدلات في العالم، على الرغم من تمتعها بالمناخ المعتدل ومستوى المعيشة المرتفع نسبياً، فضلاً عن كونها دولاً غير صناعية، إلا أن معدل كثافة الطاقة لديها أعلى من معظم الأقاليم الصناعية في العالم. فهو أعلى بكثير من معدل المتوسط الملاحظ في أوروبا (ثلاثة أضعافه تقريباً) وأكثر من ضعف معدل متوسط كثافة الطاقة في أمريكا الشمالية. وهذا يدل على ضرورة أخذ معايير الكفاءة بعين الاعتبار في الخطط المستقبلية للطاقة على مستوى الإنتاج والاستهلاك. ويبين الجدول (3) كثافة استخدام الطاقة حسب المجموعات الإقليمية وفقاً لوحدة برميل مكافئ نفط/ 1000 دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية وبالأسعار الثابتة (2005)

جدول رقم (1): كثافة استخدام الطاقة حسب المجموعات الإقليمية

المجموعات الإقليمية	2000	2000	2005	2010	2012
أمريكا الشمالية	1.66	1.66	1.51	1.41	1.32
أمريكا الجنوبية والوسطى	3.88	3.88	3.60	2.93	2.59
الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية	6.80	6.80	5.59	4.79	4.64
أوروبا الغربية	0.28	0.28	0.28	0.32	0.34
آسيا والمحيط الهادي	1.85	1.85	2.01	2.06	2.08
الدول العربية	3.05	2.93	3.14	3.05	3.05
العالم	1.73	1.73	1.72	1.70	1.68

المصدر: بنك معلومات منظمة الإقطار العربية المصدرة للبتروك (أوبك) ، وقسم إحصاءات الأمم المتحدة.

ويتبين الجدول أن مؤشر كثافة الطاقة في الدول العربية قد بلغ 3.05 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2012 وهو نفس المستوى الذي تحقق في عام 2000 وذلك بوحدة برميل مكافئ نفط / 1000 دولار أمريكي بالأسعار الثابتة لعام 2005:

6-تبنى أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء.

يعتبر التصحر وتدهور الأراضي في مقدمة المشاكل البيئية التي تواجه الزراعة في الدول العربية، وترجع أسباب ذلك إلى النتيجة التراكمية للنشاطات الإنسانية مثل ممارسات الري غير الكفاء والرعي الجائر والزراعة غير المنضبطة وقطع الأشجار للحصول على الوقود الخشبي وضعف إدارة الموارد المائية من جهة، والعوامل البيئية الطبيعية من جهة أخرى، مثل تغير المناخ والجفاف وانجراف التربة. وقد أسهمت هذه العوامل إلى انتشار ظاهرة التصحر في الدول العربية حيث أصبحت تغطي مساحات كبيرة تقدر بنحو 60 في المائة من مساحة الدول العربية، كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بنحو 3.5 مليون كم<sup>2</sup>.

## المبحث الثاني

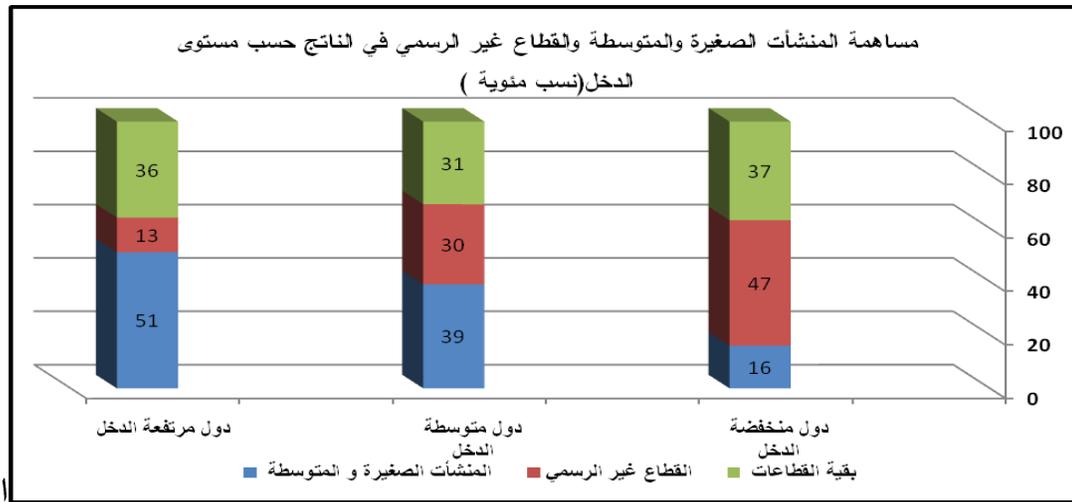
### واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية

تعتبر المشروعات المتوسطة والصغيرة (والمعروفة بـ SMEs ) العمود الفقري لتنمية اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال مساهمتها في توفير العمالة وتوفير فرص للتدريب ومن ثم رفع القدرات والمهارات لشريحة ضخمة من المجتمع وتحسين مستوى الإنتاج والمساهمة في إجمالي القيمة المضافة وتوفير السلع والخدمات والعمل على زيادة مستويات الدخل، كما أنها وسيلة فعالة في توجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار فضلا عن ارتباطها بكافة فروع الصناعات الأخرى في الاقتصاد. كما أن هذه المشروعات كانت بمثابة قاطرة النمو للثورة الصناعية بدول جنوب شرق آسيا.

وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (متضمنة المشروعات متناهية الصغر) ما نسبته 90% تقريبا من المنشآت على مستوى العالم بمعدلات توظيف تتراوح بين (50% - 60%) من القوى العاملة في العالم. ونظراً لأهمية هذه المشروعات وما أثبتته من مقدرة وكفاءة في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات المختلفة فإن العديد من الخبراء والاقتصاديين ينظرون إليها في الوقت الراهن باعتبارها قاطرة للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم .

وقد أخذت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الكافي من مختلف دول العالم، وذلك نظراً لأهميتها في التشغيل، ومساهمتها في جهود تنوع هيكل الناتج، وتتضح أهمية تلك المشروعات إذا أخذنا القطاع الرسمي وغير الرسمي في الحسبان، فحسب البيانات المتاحة تساهم تلك المشروعات بنحو 64% من الناتج بالدول منخفضة الدخل وترتفع لنحو 64% في الدول المتقدمة ونحو 69% في الدول متوسطة الدخل، وهذا ما يتضح من الشكل التالي.

## الشكل رقم (2)



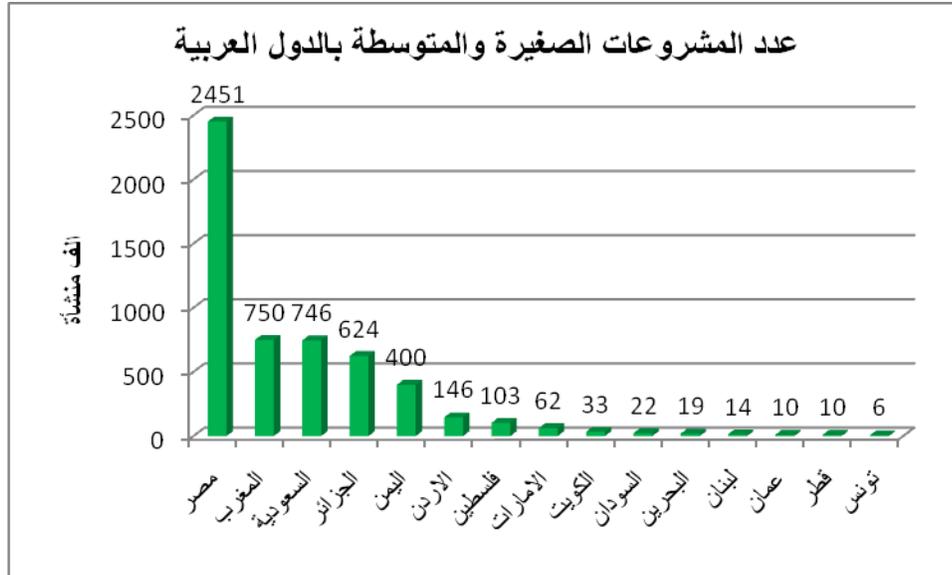
المصدر: جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

لذا فإن النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها التنموي بصفة عامة، و دورها في إيجاد فرص عمل بصفة خاصة يعد هدف هام ومحوري في الدول العربية، وقد أعطت الدول العربية اهتماما خاصة للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن وجود بعض العقبات سواء كانت تمويلية أو غير تمويلية ساهمت في الحد من النجاحات التي كان من المتوقع أن تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالدول العربية، وحتى نتعرف على الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية فسوف نتناول عدد تلك المشروعات في الدول العربية، وكثافتها والتوزيع القطاعي لها، ومساهمتها في التشغيل وذلك على النحو التالي:-

### 1- عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية

بالرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية في سبيل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن عددها يظل في بعضها متواضعا بالمقارنة مع بقية أقاليم ودول العالم الأخرى، وذلك رغم أن غالبية المنشآت في المنطقة العربية هي منشآت صغيرة ومتوسطة حيث تمثليين 80 و 90 % من إجمالي عدد المنشآت في القطاع الرسمي، وتمثل حصة هامة من العمالة في القطاع الخاص، لاسيما في البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة، وتحتل مصر والمغرب والسعودية والجزائر واليمن مركز الصدارة في الدول العربية من حيث عدد المنشآت، وهذا ما يتضح من الشكل التالي.

الشكل رقم (3)



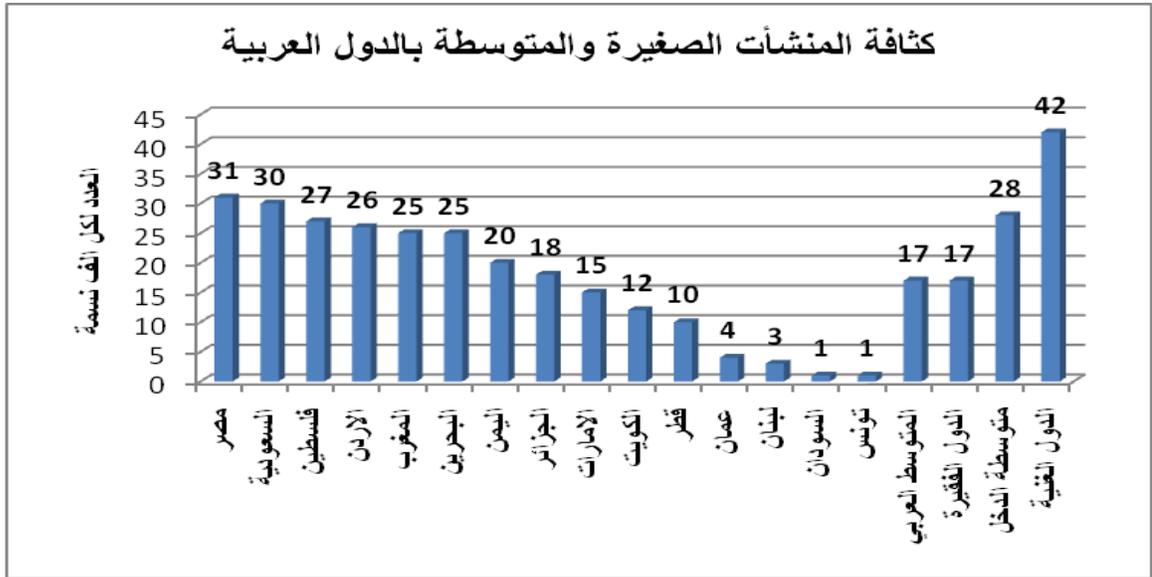
المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، قاعدة بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2012.

من الشكل السابق يلاحظ أن عدد المنشآت الصغيرة بالدول العربية تعد محدودة في معظم الدول العربية، فهي لا تتجاوز 6 آلاف منشأة في تونس، وتتراوح بين 6 آلاف و 62 ألف في كل من تونس، قطر، عمان، لبنان، البحرين، السودان، الكويت، الإمارات. وتتراوح بين 103 ألف منشأة و 750 ألف منشأة في كل من فلسطين، الأردن، اليمن، الجزائر، السعودية والمغرب، وترتفع لتبلغ نحو 2451 ألف منشأة في مصر.

## 2- كثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن الحديث عن العدد المطلق للمشروعات الصغيرة وحده يعد عديم الفائدة إلى حد ما، نظرا للاختلاف الكبير بين الدول العربية في عدد السكان، لذا فمن الأهمية بمكان التعرف على كثافة المشروعات الصغيرة في الدول العربية من خلال نسبتها إلى عدد السكان، وتشير البيانات إلى أن مصر مازالت تحتل المرتبة الأولى من حيث كثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، ثم تأتي السعودية وفلسطين والأردن والبحرين، وهذا ما يتضح من الشكل التالي .

الشكل رقم (4)



المصدر: المرجع السابق

من الشكل السابق يلاحظ ما يلي:-

✓ يبلغ المتوسط العربي نحو 17 مشروع لكل ألف نسمة، يقل في سبع دول عربية عن هذا المتوسط، حيث يتراوح بين 1، 15 في كل من تونس، السودان، لبنان، عمان، قطر، الكويت والإمارات. في حين يرتفع في باقي الدول العربية عن هذا المتوسط، وقد بلغ أقصاه في مصر، حيث بلغ نحو 31 مشروع لكل ألف نسمة.

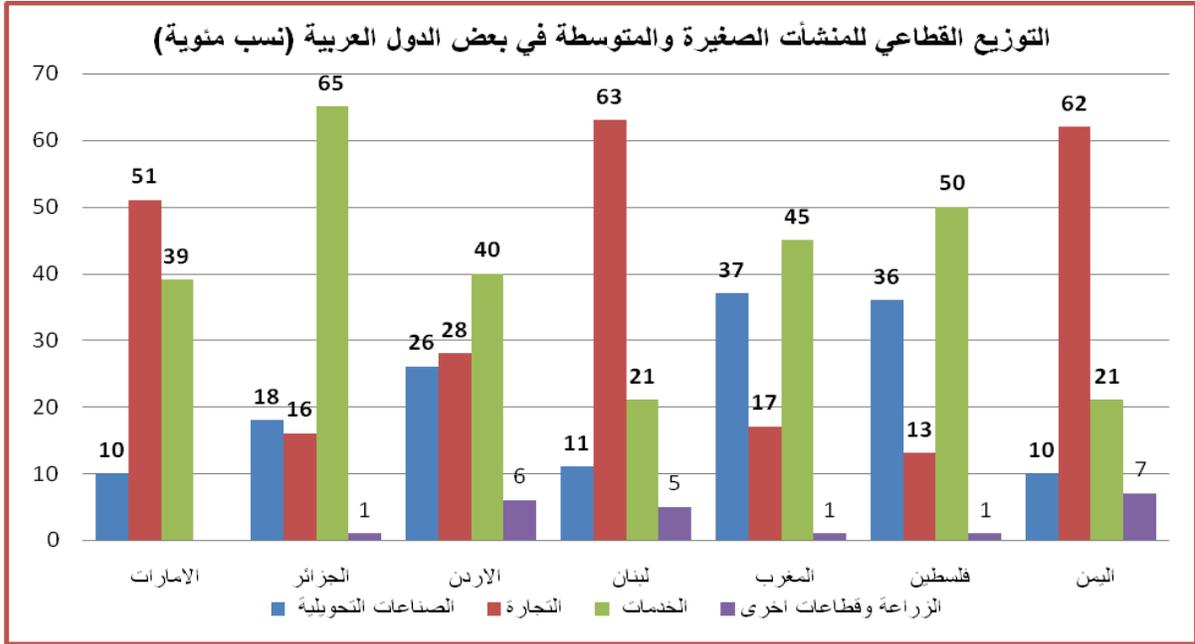
✓ يتساوى المتوسط العربي لكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المتوسط العام للدول الفقيرة، إلا أنه يقل عن الدول المتوسطة الدخل والتي يبلغ فيها نحو 28 مشروعا لكل ألف نسمة، وعن الدول المتقدمة والتي يرتفع فيها ليبلغ نحو 42 مشروعا لكل ألف نسمة.

### 3- المساهمة في الناتج

يبلغ متوسط مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية حوالي 33 %، في حين يتراوح متوسط تلك المساهمة في الدول العربية بين 30 % بالنسبة لكل من الإمارات والسعودية و 35 % في الجزائر، 40 % في الأردن، 73 % في تونس، 80 % في مصر، وحوالي 99 % في لبنان. ويتضح من هذه الأرقام التباين في مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعًا.

كما يوجد تباين في التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية المتوفر عنها بيانات. ويلاحظ من هذا التوزيع ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي التجارة والخدمات في استيعاب مثل هذه المؤسسات بالمقارنة مع بقية القطاعات خاصة قطاع الصناعات التحويلية الذي يحتل أهمية نسبية أكبر في الاقتصادات المتنوعة مثل المغرب وفلسطين والأردن، وهذا ما سيتضح من الشكل التالي.

### الشكل رقم(5)



المصدر: المرجع السابق

ومن الشكل السابق يلاحظ ما يلي:-

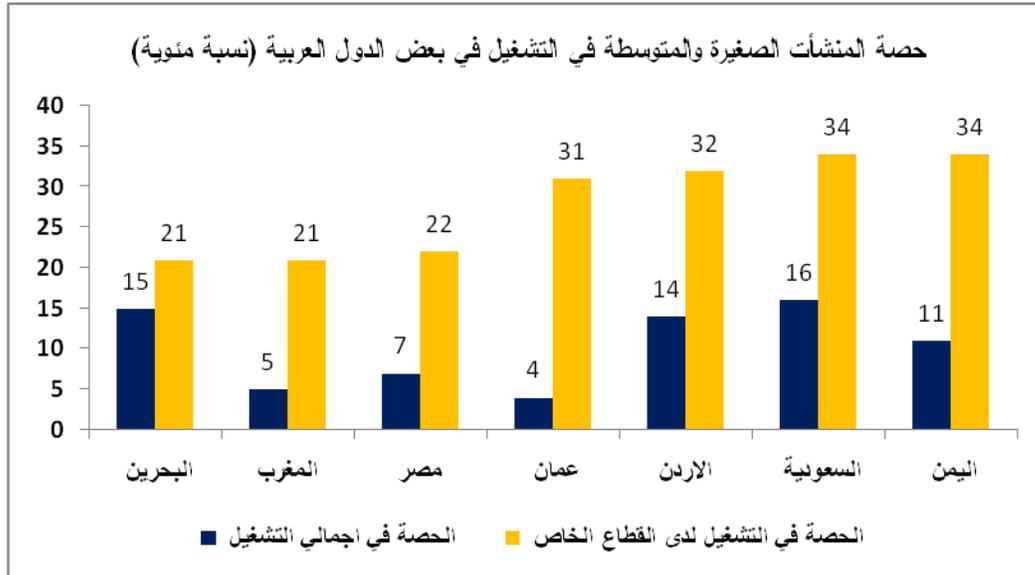
- احتلت الصناعة المرتبة الأولى من حيث التوزيع القطاعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بثلاث دول عربية مما توفر عنها بيانات، هي الإمارات، لبنان، اليمن، حيث ساهمت بنحو 51%، 63%، 62% على التوالي من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم جاءت الخدمات في المركز الثاني في تلك الدول.
- استحوذ قطاع التجارة على النصيب الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أربع دول عربية، هي الجزائر والأردن والمغرب وفلسطين، حيث بلغ نصيبه في كل منهم من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة 65%، 40%، 45%، 50% على التوالي.

#### 4- المساهمة في التشغيل

يعتبر من أهم المزايا التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هي قدرتها على خلق فرص عمل، ومن ثم المساهمة في الحد من البطالة. وتشير البيانات إلى أنه يتراوح متوسط مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية بين 20 و40% مقابل حوالي 45% في الدول النامية. وتبلغ حصة تلك المنشآت في إجمالي حجم التشغيل في الدول العربية (شاملا القطاعين الرسمي وغير الرسمي) بين 4 و16%، وتعتبر مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لدى القطاع الخاص في المنطقة العربية

أقل من متوسط مختلف الأقاليم الأخرى في العالم، حيث تبلغ تلك المساهمة حوالي 40 % في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وحوالي 43 % في دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، وحوالي 49 % في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وترتفع تلك النسب إذا تم أخذ القطاع غير الرسمي بعين الاعتبار، حيث يقدر متوسط نسبة القوة العاملة التي تشتغل في القطاع غير الرسمي في الدول العربية غير الخليجية، حوالي الثلثين، بينما تبلغ تلك النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 6%.

الشكل رقم (6)



المصدر: المرجع السابق

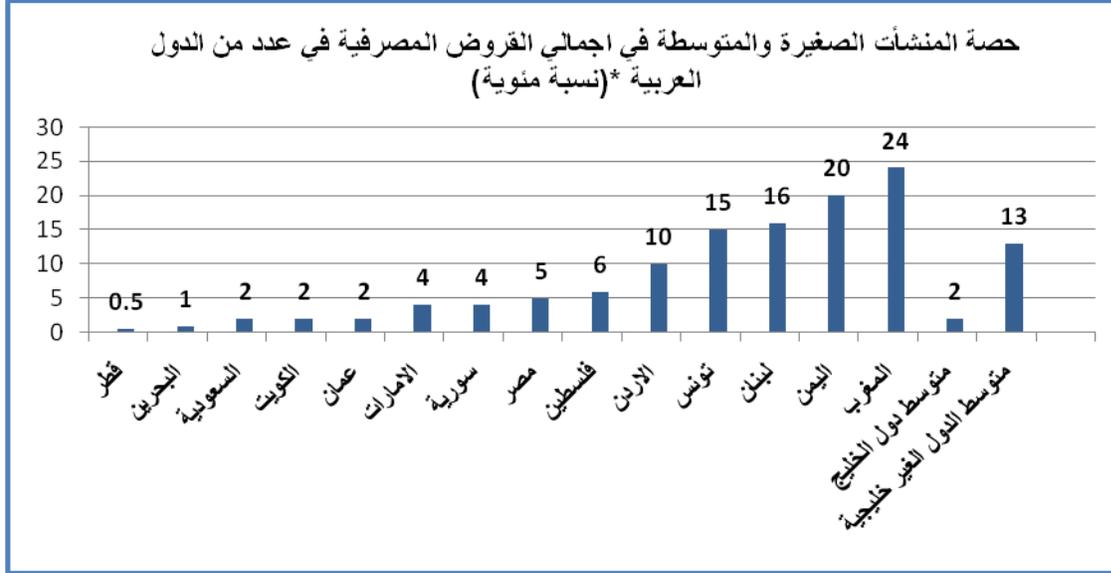
من الشكل السابق يلاحظ، أن نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لدى القطاع الخاص بالدول العربية التي توافر عنها بيانات تتراوح بين 21% في البحرين و 34% في كل من السعودية واليمن، في حين تنخفض تلك النسبة بشكل ملحوظ، من حيث مساهمته في إجمالي التشغيل، حيث تراوح بين 4% و 10% في عمان، المغرب، مصر، وبين 10% و 16% في كل من اليمن والأردن و البحرين والسعودية.

##### 5- نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التمويل المصرفي

يتجسد ضعف الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع التمويلي في الدول العربية في عدم تطور الوساطة المالية، وكذلك في غياب أو عدم تطور عدد من الأدوات التمويلية الهامة بالنسبة للمنشآت

الصغيرة والمتوسطة. وتعتبر الدول العربية كمجموعة من أقل الدول النامية تقدماً من حيث نسبة تغطية عدد الحسابات المصرفية والقروض لعدد السكان بالمقارنة مع عدد من الأقاليم في العالم . ورغم ارتفاع نسبة البنوك التي تتعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة كعملاء والمقدرة بحوالي 92% بالنسبة للبنوك الخاصة والحكومية، وارتفاع نسبة البنوك التي تخصص وحدة للتعامل مع تلك المنشآت، والمقدرة بحوالي 74 % في البنوك الخاصة و 56 % في البنوك الحكومية، فإن معظم القروض المصرفية مركزة في المنشآت الكبيرة والمنشآت التي ترتبط بعلاقات سابقة بالمصارف، بينما لا تحظى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنفس الدرجة من التغطية، وحتى بالنسبة لهذه المنشآت، فإن البنوك تركز على مشاريع التوسع والتحديث على حساب المشاريع الجديدة، ويوضح الشكل التالي حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القروض المصرفية في عدد من الدول العربية التي تظل متواضعة وأقل مما هي وممكن، خاصة وأن تلك الحصة هي أقل من متوسط الدول النامية المقدر بحوالي 15 %، ومتوسط الدول المتقدمة المقدر بحوالي 34 %.

#### الشكل رقم (7)



المصدر : المرجع السابق

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي:-

أن متوسط نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القروض المصرفية بالدول العربية الخليجية يمثل نحو 2% والغير خليجية يمثل نحو 13%، حيث انه ينخفض بشكل ملحوظ في كل من قطر حيث يبلغ نحو 0.5% والبحرين نحو 1%، بينما بلغت أقصاها في المغرب حيث بلغت نحو 24% واليمن 20%. بينما تراوحت بين 2% و5% في كل من السعودية، الكويت، عمان، الإمارات، سوريا ومصر.

6- صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أقرت القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي انعقدت في الكويت خلال الفترة 19-20 يناير 2009، مبادرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، بإنشاء حساب خاص من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتقرر إسناد مهام إدارة هذا الحساب إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي "الصندوق العربي". وقد أصدر مجلس محافظي الصندوق العربي قراراً بالموافقة على إنشاء الحساب الخاص وإدارته من قبل الصندوق العربي، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإطلاقه. وفيما يلي قائمة بالمساهمين في الحساب الخاص لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة حتى 30 يونيو 2014.

## الجدول رقم (2)

### قائمة المساهمين في الحساب الخاص\*

المبلغ المستلم	إجمالي مبلغ المساهمة	الدولة	مسلسل
500,000,000	500,000,000	دولة الكويت	1
500,000,000	500,000,000	المملكة العربية السعودية	2
100,000,000	100,000,000	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	3
75,000,000	100,000,000	دولة ليبيا	4
20,000,000	20,000,000	سلطنة عمان	5
20,000,000	20,000,000	جمهورية مصر العربية	6
7,500,000	10,000,000	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	7
2,500,000	10,000,000	الجمهورية العربية السورية	8
2,500,000	10,000,000	جمهورية السودان	9
5,000,000	5,000,000	الجمهورية التونسية	10
3,750,000	5,000,000	الجمهورية اليمنية	11
750,000	1,000,000	جمهورية جيبوتي	12
1,000,000	1,000,000	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13
10,000,000	10,000,000	المملكة المغربية	14
5,000,000	5,000,000	المملكة الأردنية الهاشمية	15
5,000,000	5,000,000	مملكة البحرين	16
1,000,000	1,000,000	دولة فلسطين	17
1,250,000	5,000,000	جمهورية العراق	18
1,000,000	2,000,000	الجمهورية اللبنانية	19
1,261,250,000	1,310,000,000	المجموع	

\* أعربت دول عربية أخرى عن رغبتها في المساهمة في الحساب الخاص.

حيث ساهمت كل من الكويت والسعودية ب 500 مليون دولار والصندوق العربي ب 100 مليون دولار وقد تم سدادهم بالكامل، كما تراوحت مساهمات الدول بين 2000 دولار و 100000 ألف دولار، وقد بدأ الصندوق نشاطه في إقراض المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية نظرا لتجاوز المسدد من مساهمات الدول الأعضاء نسبة 50% من رأس مال الصندوق. وفيما يلي القروض المقدمة لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى 30-12-2014.

### الجدول رقم (3)

#### ب- القروض المقدمة لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

التسلسل	الجهة المقترضة	الدولة	مبلغ القرض (مليون دولار)	السحوبات (مليون دولار)
1	برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"*		5	
2	صندوق التنمية والتشغيل	المملكة الأردنية الهاشمية	30	22.5
3	بنك البحرين للتنمية	مملكة البحرين	30	30.0
4	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	الجمهورية التونسية	30	30.0
5	مجموعة البنك الشعبي	المملكة المغربية	50	12.5
6	صندوق الإيداع والتنمية	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	20	8.0
7	صندوق جيبوتي للإنماء الاقتصادي	جمهورية جيبوتي	10	10.0
8	الصندوق الاجتماعي للتنمية	جمهورية مصر العربية	50	
9	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	جمهورية السودان	20	
10	صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة	الجمهورية اليمنية	15	7.5
11	الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"	فلسطين	8	8.0
12	حكومة جمهورية السودان	جمهورية السودان	50	
13	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	المملكة الأردنية الهاشمية	50	
14	بنك التسليف التعاوني	الجمهورية اليمنية	50	

			الزراعي	
	50	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية	15
	20	الجمهورية التونسية	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	16
	50	سلطنة عمان	بنك التنمية العماني***	17
	30	فلسطين	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	18
	50	الجمهورية التونسية	حكومة الجمهورية التونسية	19
	20	جمهورية جيبوتي	صندوق جيبوتي للانماء الاقتصادي	20
	50	مملكة البحرين	بنك البحرين للتنمية	21
	50	سلطنة عمان	حكومة سلطنة عمان	22
128.5	738	المجموع		

\*يقع برنامج الخليج العربي للتنمية (آجفند) في الرياض بالمملكة العربية السعودية.  
\*\* تم الغاء القرض بموجب قرار لجنة ادارة الحساب الخاص رقم (5) لسنة 2013.  
\*\*\* تم الغاء القرض بموجب قرار لجنة ادارة الحساب الخاص رقم (6) لسنة 2014.

### المبحث الثالث

#### المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الأخضر

إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يعني مشاركتها في قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة، أو في تطوير ابتكارات بيئية وبصفة عامة كل أنشطة ينتج عنها زيادة الممارسات الخضراء، ومن ثم فأمام هذه المشاريع فرص كبيرة في مجالات إدارة النفايات والبيئة، وإنتاج الألواح الشمسية، وطواحين الهواء، ومستوعبات إعادة استخدام المياه، أو مكوناتها . كما يمكن لتلك المشروعات المشاركة في تحسين الممارسات المضرة للبيئة ، لذا فيمكن أن تستفيد مجموعة كبيرة من الصناعات الجديدة والقائمة في قطاع السلع والخدمات البيئية من زيادة الممارسات الخضراء وتحسين تلك المضرة بالبيئة وسوف نتعرض للعلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الأخضر من خلال عدة محاور ، ولكن قبل التعرض لتلك المحاور فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى النقاط التالية:-

1. أن الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها.
2. الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية.
3. ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية.
4. ضرورة تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.
5. ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين. وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً.
6. يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.
7. يجب أن يركز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

أولاً .الفرص المتاحة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر

يتيح الاقتصاد الأخضر فرصة كبيرة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يمكن أن تستفيد مجموعة كبيرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة والقائمة في قطاع السلع والخدمات البيئية من زيادة الممارسات الخضراء وتحسين تلك المضرة بالبيئة، فهناك العديد من الفرص المتاحة في هذا المجال أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية أهمها:-

### 1-زيادة الممارسات الخضراء

إن الفرص المتاحة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء في المنطقة العربية عديدة، ولاسيما في الأنشطة المرتبطة مباشرة بالسلع والخدمات البيئية، فيمكن أن تعمل هذه المشاريع في مجال تصنيع معدات الطاقة المتجددة ومعالجة النفايات وفي تركيبها، وفي إنتاج تكنولوجيات نظيفة . ويمكنها العمل في مجال معالجة النفايات والمياه العادمة وإعادة تدويرها ونقلها، وفي استرداد الموارد والحد من تلوث الهواء . كما يمكن توسيع إطار الصناعات الخضراء لتشمل المشاريع ذات المكونات الخضراء أو التي تقدم خدمات ذات صلة بإدارة البيئة والطاقة . فالصناعات الخضراء على سبيل المثال يمكن أن تشمل تصميم مشاريع للحد من استهلاك الطاقة وتنفيذها، وتوفير حلول لمشاكل الإمداد بالطاقة وإدارة المخاطر . وتحتاج المنطقة العربية إلى استثمارات لدعم قطاع السلع والخدمات البيئية ومواصلة الاستثمار على نطاق واسع في المنطقة العربية يمكن أن تزيد حصة السلع والخدمات البيئية من تجارتها الخارجية ومن التجارة العربية البينية .

### 2-تحسين الأداء البيئي في القطاعات التقليدية

يمكن أن تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تخفيض الآثار البيئية السلبية الناتجة من القطاعات التقليدية من خلال التدابير التالية:

- أ - تحسين كفاءة الإنتاج :ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج وتحديدًا الطاقة والمياه .
- ب - تحسين الأداء البيئي :الحد من النفايات والانبعاثات ومعالجة المخلفات بشكل سليم بيئيًا.
- ج - تخفيض المخاطر الصحية إلى أقصى حد ممكن :تخفيض الانبعاثات الضارة، وتوفير سلع وخدمات قليلة الانبعاثات

### 3- تصنيع السلع البيئية وتقديم الخدمات

تعد أهم القطاعات الفرعية ذات القدرة الأكبر على إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة في ظل الاقتصاد الأخضر هي : الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ؛ الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية؛

إدارة المياه ومعالجة المياه العادمة، معالجة النفايات؛ استرداد الموارد وإعادة التدوير، المنتجات الزراعية الخضراء؛ النقل الأخضر، تكنولوجيا البناء الأخضر

### ثانياً : دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء في التنمية المستدامة

يؤثر تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء في المنطقة العربية بشكل مباشر على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

#### **1- البعد الاقتصادي**

يهتم البعد الاقتصادي والمالي بما يحقق استدامة النمو. والنمو المستدام لا يقاس بمعايير مادية فقط، وإنما يجب أن يكون له جوانب مادية وجوانب نوعية ، وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء دور أساسي في التنمية الاقتصادية المستدامة، فتحسن الأداء البيئي والكفاءة يخفض التكاليف الداخلية لتلك المشاريع ، فيزيد هامش الربح، وهذا الفائض يمكن إعادة توظيفه نتيجة لتحسن الأداء البيئي في المشروع، فتسهم في خلق فرص عمل. ومع تحسن كفاءة عمليات الإنتاج وإدارة النفايات يقل استهلاك المواد الأولية. كما ينتج عن الإنتاج الأخضر زيادة الكفاءة في مجالي الموارد واليد العاملة، والمشاريع التي تعمل بأكثر قدر من الكفاءة لديها ميزة على منافسيها. ويؤدي تأمين ظروف عمل آمنة إلى زيادة الإنتاجية ويخفض خطر وقوع إصابات العمل التي تكون الشركات مسئولة عنها.

ويمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء أن تستفيد من أسواق جديدة أو متخصصة كان يصعب الوصول إليها في السابق. فهي إذا ما حصلت على شهادات بيئية أو علامات إيكولوجية، تصبح منتجاتها أكثر جذباً للمستهلكين الذين يبحثون عن منتجات صديقة للبيئة (على غرار الزراعة العضوية)

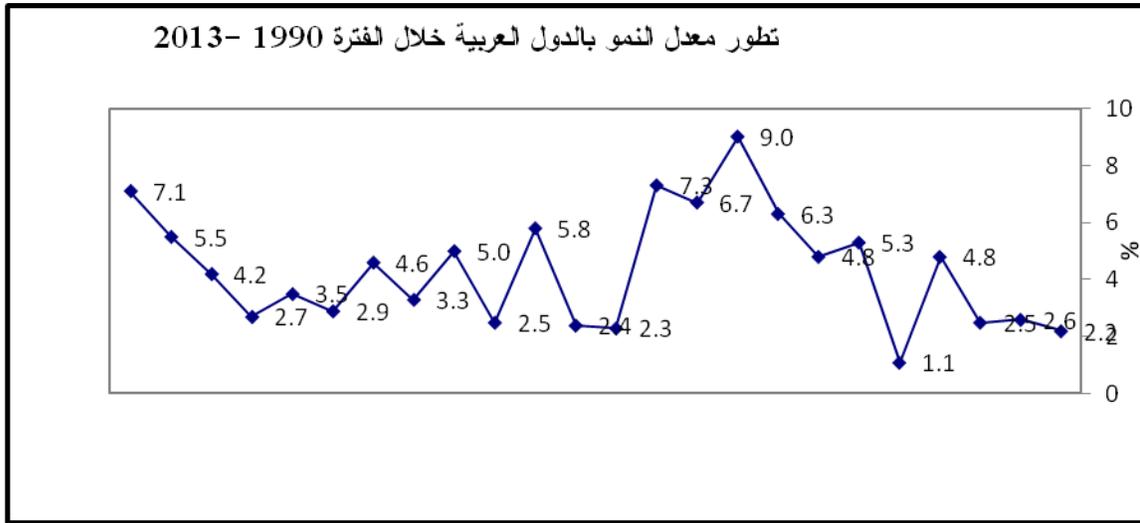
وتعزز المشاريع الصغيرة والمتوسطة التعاون الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص، وضمن القطاع الخاص. كذلك يمكن أن تشارك في سلاسل إمداد المشاريع الكبيرة، فتساهم بالتالي في أنشطتها الإنتاجية. ومن شأن هذه المشاركة تمكين الاقتصادات العربية من مواجهة الأزمات المالية.

وعندما يكون النشاط الاقتصادي المحلي قوياً، وتحديدًا في المناطق الريفية والنائية، فإنه يساهم في تخفيف الضغط الاقتصادي العالمي والإقليمي. ومن هنا تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تخفيف حدة الصدمات الخارجية وتساهم في استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

فبالرغم من امتلاك الدول العربية لإمكانات مادية وبشرية هائلة تمكنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومن ثم التغلب على المشاكل المزمنة التي تواجهها؛ من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة

الفقر وانخفاض مستوى الخدمات، إلا أن المنتبج لمعدلات النمو بالدول العربية يلاحظ ظاهرة قد لا تتكرر في مناطق أخرى في العالم، وهي عدم استدامة النمو بمعنى تذبذب النمو بشكل كبير من عام إلى آخر، وهو الوضع الذي يتنافى مع الاستقرار الاقتصادي، والذي عرفته الأمم المتحدة بأنه " الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها ومن ثم تعافيه منها بسرعة"، وهذا له تأثير سلبي على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية ومن بينها معدل البطالة ، وفي الواقع أن هذا التذبذب في معدلات النمو يرجع لعوامل خارجية أحيانا وعوامل داخلية أحيانا أخرى .

شكل (8)



المصدر: - جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

إلا أن تنمية قطاع المشروعات الصغيرة الصديق للبيئة في مختلف القطاعات وخاصة قطاع الصناعة، من شأنه تنوع مصدر الناتج ومن ثم تحقيق استدامة للنمو، فمن الأهمية أن تتبنى الدول العربية مفهوم الصناعة الخضراء ولتحقيق ذلك يجب تحفيز الشراكة التكنولوجية في الوطن العربي على عدة ركائز وهي البنية التحتية والمعرفة، والتدريب والتمويل هذا بالإضافة إلى إنشاء شبكة عربية للصناعات الصغيرة الخضراء، إضافة إلى وضع سياسات وآليات عمل مناسبة لتأمين التنسيق بين مراكز البحث العلمي والجامعات والجهات التي تعمل في مجال الصناعات الصغيرة الخضراء بهدف نقل التكنولوجيا ، وتبني نماذج اقتصادية تأخذ في الاعتبار الظروف المحلية بالإضافة إلى وضع الأطر لنقل التكنولوجيا بما يحمي أمن الدول المتلقية لهذه التكنولوجيا من أي أضرار محتملة، وذلك من خلال وضع برامج رفع القدرات بالقطاعات التي سيتم اختبارها لنقل التقنيات إليها.

### 3- البعد الاجتماعي

يهتم البعد الاجتماعي بما يجعل من الأفراد ( والذين تحققت لهم المتطلبات المادية والنوعية للحياة) مجتمعاً متماسكاً . حيث أن تحقيق استدامة التنمية لا يتطلب بناء القدرات الفردية فقط، وإنما يتطلب أيضاً بناء القدرات المجتمعية ، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر يجب أن يسعى إلى الحد من الفقر وإلى إيجاد فرص عمل وتحديداً للنساء والشباب ، وهذا يصعب تحقيقه بدون إعطاء اهتمام كاف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن هنا تظهر أهمية تشجيع ريادة الأعمال خاصة لدى الفئات المهمشة من خلال الاستخدام الفعال لليد العاملة غير الماهرة وتحسين الوصول إلى برامج تحسين المهارات الشخصية وإلى التكنولوجيا، ولا سيما بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير الزراعية في المناطق الريفية .

ويمكن إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة خضراء من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تقوم بها النساء والشباب في المنطقة العربية ، فتشير البيانات إلى أن القطاع غير الرسمي (المنظم) شهد نمواً في مساهمته في اقتصادات معظم الدول العربية ، فقد بلغ حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي نحو 61% من إجمالي التشغيل بها، كما يمثل إنتاجه نحو 27% من الناتج المحلي لها ، مما يساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة، ويؤدي إلى زيادة العمل والإنتاجية، والحد من استخدام المدخلات التي تؤذي البيئة وفي البلدان النامية. وفي ما يتعلق بالعمل في القطاع غير الرسمي، فإن من أبرز أوجه التحول إلى الاقتصاد الأخضر تحسين ظروف العمل وإنشاء بيئة عمل أكثر أمناً. ويمكن الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال حسن استخدام قدرة الفقراء الإنتاجية. أما في القطاع الزراعي، فيمكن أن تطبق المشاريع الصغيرة والمتوسطة التكنولوجيات الخضراء لزيادة الأرباح، والحد من الانبعاثات، وتخفيف اعتمادها على المدخلات الزراعية المكلفة. ويعتبر فقر الطاقة من التحديات التي تعيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المنطقة العربية، وهناك حاجة إلى إنتاج الطاقة النظيفة بشكل غير مركزي . ويمكن أن يكون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور في إيجاد حلول باستخدام الطاقة المتجددة وتسويقها

كما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء تساهم في التنمية الاقتصادية بشكل متجانس مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. فالتنمية الصناعية التقليدية في المنطقة أدت إلى الهجرة وازدياد حجم المدن، وبالتالي إلى الاضطرابات الاجتماعية الأخيرة. أما المشاريع الصغيرة والمتوسطة فتؤدي إلى إيجاد فرص عمل، وتحسن مستويات المعيشة، وتقوي المجتمعات المحلية والشبكات الاجتماعية القائمة

### 3- البعد البيئي

يهتم البعد البيئي للتنمية المستدامة بتحقيق هدفين أساسيين هما : ترشيد استخدام الموارد البيئية المحلية ( المتجددة وغير المتجددة ) في العمليات الإنتاجية ، و المحافظة على طاقة الحمل للأساق البيئية، والتي تعنى قدرتها على تجديد حيويتها، وتشير البيانات إلى أن قطاع الصناعة يستخدم حالياً أكثر من ثلث إجمالي الطاقة المنتجة .كذلك فالصناعة هي وراء ثلث مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتستهلك 31 % تقريباً من المياه المستخدمة .ونظم الإنتاج الصناعي التقليدية تستخدم المواد والمياه والطاقة بشكل غير فعال، حيث يؤدي استخدام التكنولوجيات القديمة غير الفعالة إلى زيادة الأثر البيئي للإنتاج الصناعي .وقد تكون المصانع غير قادرة على التكيف معظم الإدارة البيئية .

والفرص متاحة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء للمساهمة في التخلص من المشاكل التي تواجه الصناعة في ما يتعلق بالنفايات وعدم الكفاءة والتلوث .فهي قادرة على تعزيز مبادئ الإنتاج والاستهلاك المستدامين لتغيير نمط العملية الإنتاجية كي تستخدم الموارد بمزيد من الكفاءة وتقلل كمية النفايات .فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء يمكن أن تعالج النفايات والمنتجات الثانوية الصناعية الأخرى لاسترداد قيمتها أو إعادة تدوير المواد .وللتوصل إلى اعتماد أنماط مستدامة في الاستهلاك والإنتاج، على المصانع الحد من آثار منتجاتها على البيئة، من خلال تحسين تصميم منتجاتها للاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن، وتقليل آثارها البيئية إلى أدنى حد ممكن .

### ثالثاً: التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء

#### 1-على المستوى الكلي

1/1 تواجه المنطقة العربية أربعة تحديات بيئية رئيسية ناتجة من تغيّر المناخ، هي:

**أمن الطاقة:** نجد أن معدل متوسط كثافة الطاقة للدول العربية من أعلى المعدلات في العالم، على الرغم من تمتعها بالمناخ المعتدل ومستوى المعيشة المرتفع نسبياً، فضلاً عن كونها دولاً غير صناعية، إلا أن معدل كثافة الطاقة لديها أعلى من معظم الأقاليم الصناعية في العالم.

**الأمن الغذائي:** لم تعالج برامج التنمية بالدول لعربية حاجات الأمن الغذائي ، حيث تواجه الأمة العربية في وقتنا الحاضر تحدياً حضارياً ذا أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية بالغ الأهمية والخطر، يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي العربي، واعتماد الوطن العربي المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية في استيفاء احتياجات سكانه من المواد الغذائية الأساسية، حيث بلغت الفجوة الغذائية في العالم العربي عام 2013 نحو 37 مليار دولار .

**الأمن المائي:** تعاني معظم الدول العربية من مشكلة الفقر المائي، فعند مقارنة متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة بالدول العربية وبالعالم ؛ فنجد أنه بالدول العربية قد بلغ 1057 متر مكعب / للفرد سنويا أما المتوسط العالمي فيبلغ 8210 متر مكعب/ للفرد سنويا

**التصحّر وتدهور الأراضي:** فتعتبر مشكلة التصحر وتدهور الأراضي من أهم المشاكل البيئية في الدول العربية، ومن أسباب تلك المشكلة هو تغير المناخ وانجراف التربة وزيادة معدلات الجفاف ، كما أن هناك العديد من الجوانب الأخرى ساهمت بشكل فعال في تدهور الأراضي مثل قطع الأشجار للحصول على الوقود الخشبي ، وإساءة استخدام الزراعة بتلك المناطق.

2/1 القيود القانونية والمؤسسية التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والبلدان النامية بحاجة ماسة إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات .

3/1 تأثر بعض البلدان العربية بالتحركات الاجتماعية التي بدأت في عام 2010.

4/1 عدم توافر دعم مؤسسي من الحكومات والجمعيات والجهات المعنية، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً إلى عدم قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات الجديدة في المجال الأخضر، أو لانشغالها بقضايا أخرى .وقد لا تكون الإرادة السياسية كافية وحدها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء، كذلك قد ترى نقابات العمال أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يهدد العمال مما يحد من توجيه دعم كافي لتلك المشروعات.

5/1 على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية أن تتنافس المشاريع التي تملكها وتديرها الدولة، وهي مشاريع مدعومة باستثمارات أجنبية مباشرة .وحاولت الحكومات في العقود الماضية تسريع وتيرة نقل التكنولوجيا، وتحسين الوصول إلى الأسواق ( ولا سيما الأسواق العالمية)، وجذب رؤوس الأموال الداخلة .فعملت بجهد على تحديد الأولويات الإستراتيجية الطويلة الأجل بالاستناد إلى مبدأ الاستعاضة عن الواردات، غير أن هذا النموذج حال دون تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية لأنه منعه من تزويد المشاريع الكبيرة بالسلع والخدمات.

### ثانياً : على المستوى الجزئي

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية تحديات كبيرة تحد من قدرتها على النمو. والتحول إلى الاقتصاد الأخضر قد يكون أصعب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المشاريع الكبيرة بسبب قلة الموارد والمعارف والمهارات، وأهم التحديات التي تواجهها في المنطقة.

1- المهارات والمعارف، تقتضي عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر إحداث تغييرات في الوظائف وتوفير مهارات جديدة. هذه التغييرات ناتجة من الحاجة إلى الابتكار ومن زيادة المنافسة .

وستتغير الوظائف أيضاً إثر وضع سياسات وقوانين للتكيف مع تغيّر المناخ، وإذا لم تدرك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفوائد التي يمكن تحقيقها من الفرص الخضراء، فلن تتمكن من الاستفادة منها، وستفوت إمكانية تحسين الكفاءة وتخفيض التكاليف.

2- البيئة التنظيمية، قد ترى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القوانين والأنظمة عوائق أو تهديدات يصعب التغلب عليها، فالإصلاحات التنظيمية تشكل أعباءً على المشاريع لأنها تفتقر بشكل عام إلى الكفاءات المطلوبة لرصد عملية التغيير، ويمكن أن تعيق البيئة التنظيمية أحياناً نمو المشاريع ولا سيما إذا ما تبدلت الأنظمة بسرعة، أو إذا كانت المشاريع غير قادرة على فهم القيود أو الشروط.

3- التمويل، تتطلب مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات أو الأنشطة الخضراء عادةً تكاليف أولية، وتحتاج غالباً إلى استثمارات كبيرة لاعتماد تكنولوجيات جديدة، وإحداث تغييرات تنظيمية، وقياس التقدم، ومواصلة رصد الأداء البيئي. وتفتقر معظم المشاريع إلى الموارد الكافية للتوصل إلى حلول خضراء وتطبيقها، كما أن ضعف الأصول والضمانات التي تمتلكها تلك المشروعات، قد تمتنع المصارف أو المؤسسات الائتمانية من إقراضها. فالقيود المالية إذاً تقيد زيادة الأعمال الخضراء الابتكارية وتحد من قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اعتماد تكنولوجيات جديدة.

4- التسويق، أدى البعد العالمي لعملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى إتاحة فرص جديدة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في الأسواق العالمية. غير أن على هذه المشاريع تذليل العوائق المتعلقة بالموارد والكفاءة والوصول إلى التمويل للاستفادة من هذه الفرص. ومشاركة هذه المشاريع في سلاسل التسويق العالمية تتطلب استجابتها لمتطلبات الاقتصاد الأخضر، والاستجابة لمتطلبات التغييرات للتحول إلى الاقتصاد الأخضر في سلاسل الإمداد عبر الوطنية ليست سهلة بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فالوصول إلى الأسواق العالمية، عليها استيفاء عدد من معايير النوعية العالية، وفي الوقت نفسه مواجهة ضغوطات متزايدة لتخفيض التكاليف، فإذا تمكنت المشاريع من مواجهة هذا التحدي تمكنت من الوصول إلى الأسواق العالمية، وفي واقع الأمر المشاريع الصغرى والصغيرة، التي تشكل القسم الأكبر من المشاريع في المنطقة العربية، بعيدة بشكل عام عن هذه العمليات.

5- إخفاقات السوق والسياسات، توضع في بعض الأحيان سياسات تمييزية تسهل تحقيق مصالح عدد من الشركات الكبيرة أو التي لديها شبكة وطيّدة من العلاقات. وإخفاقات السوق، أو تشوهات السوق

كعدم الصناعات القائمة على الوقود الأحفوري، يمكن أن تعيق تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء لأنها تبطل مفعول التدابير المتخذة لدعم هذه المشاريع (كالتمويل أو التدريب) كذلك من الصعب على هذه المشاريع أن تتنافس في السوق مع سلع رخيصة جرى استيرادها بشكل غير شرعي أحيانا.

6- القدرة التنافسية للمنتجات الخضراء، في بعض الأسواق المتخصصة، يكون المستهلكون المصنفون في فئة النخبة مستعدين لشراء المنتجات الصديقة للبيئة ومنتجات الزراعة العضوية والمنتجات التي تحمل علامات إيكولوجية بأسعار تفوق مثيلاتها من المنتجات العادية. غير أن البعض يعتقد أن المنتجات الخضراء أكثر كلفة دون أن تكون شديدة الاختلاف عن المنتجات العادية. ولا بد من الإشارة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لن تتمكن من مواجهة هذا التحدي، وأن المنتجات الخضراء لن تتمكن من منافسة المنتجات الأخرى ما لم يع المستهلكون قيمتها والفوائد المحققة منها.

7- الوصول إلى الخدمات المتخصصة، قد لا تتوفر الموارد اللازمة لإيصال البرامج الوطنية أو الإقليمية الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء لجميع المشاريع أو للمشاريع الصغرى. كذلك فإن قدرة المشاريع على اعتماد حلول بيئية جديدة أو محسنة تعتمد على مدى وصولها إلى الخدمات المتخصصة.

## التوصيات:

- 1- توفير دعم مؤسسي من الحكومات والجمعيات والجهات المعنية ، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً إلى عدم قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات الجديدة في المجال الأخضر حيث أن الإرادة السياسية ليست كافية وحدها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخضراء.
- 2- عمل برامج إعلامية لبيان أهمية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وبيان كونه لا يهدد العمال بل من شأنه خلق المزيد من الوظائف.
- 3- تحديد نسبة من رأس مال صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أنشأت بموجب القمة التنموية : الاقتصادية والاجتماعية الأولى (2009)، لدعم المشروعات التي تتسم بالاستدامة وخاصة تلك التي تحافظ على البيئة أو بمعنى اصح التي تلتزم بالاقتصاد الأخضر.
- 4-التشديد على ضرورة تخصيص جزء هام من الاستثمارات في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي باعتبار أن مستقبل الاقتصاد الأخضر لن يكون واعداً خارج الاعتماد على المعلومة الجيدة والمعرفة المتطورة باستمرار ، لاسيما في وقت أصبح فيه العالم العربي في مقدمة مناطق العالم المعرضة لمخاطر التقلبات المناخية.
- 5-إلزام المصارف العربية بتخصيص جزء من ودائعها لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة ما يلتزم منها بالاقتصاد الأخضر، مع منحها أسعار فائدة مخفضة تيمنا بالتجربة الصينية في هذا الشأن.
- 6-استحداث تشريعات وقوانين تشجع انتقال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ، وكذا توفير الإطار التشريعي التي يجعلها مشروعات خضراء .

## المراجع

- البنك الدولي ، برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدات الفنية البيئية.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ( الإسكوا) ، رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية :المشاريع الصغيرة والمتوسطة،مارس 2013
- المنتدى العربي للبيئة والتنمية المستدامة، تقرير الاقتصاد الأخضر في عالم متغير، بيروت، 2011.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الاجتماع الثامن، البرازيل، 20-31 مارس 2006.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر : مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ص2، 2011.
- بنك معلومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو ل (أوابك)، بنك المعلومات .
- بهجت ابو النصر، التعاون العربي في مجال الطاقة المتجددة، عرض ضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2011.
- بهجت ابو النصر، الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الدول العربية، مايو 2015.
- بهجت ابو النصر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي المعوقات والحلول، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى المشروعات الصغيرة و المتوسطة الخيار الاستراتيجي لتنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل، أكتوبر 2014.
- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

- شريف محمد علي أحمد، دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2014.
- محمد زكي علي، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2000. ص 27.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام ، أعداد مختلفة.
- هويدا عبد العظيم عبد الهادي، الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي: تجارب افريقية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 2014.